أمر بالقبض على وزير المالية القطري

الدوحة ـ **أسامة سعد الدين**

أصدرت النيابة العامة القطرية، أمس الخميس، بياناً نشرته الوكالة الرسمية «قنا»، جاء فيه أنه «بعد الاطلاع على الأوراق، وما أرفق بها من تقارير، أمر النائب العام بالقبض على وزير المالية علي شريف العمادي، وسؤاله عما أثير بالتقارير من جرائم متعلقة بالوظيفة العامة، تمثلت بالإضرار بالمال العام، واستغلال الوظيفة، وإساءة استعمال السلطة».

وأضاف البيان: «أمر النائب العام بفتح تحقيقات موسعة في الجرائم المثارة بالأوراق المقدمة». ولم توضح الوكالة ماهية الأوراق والملفات التي اطلعت عليها وأدت إلى اتخاذ هذا الإجراء.

وعين العمادي وزيراً للمالية في يونيو/ حزيران 2013. ويتولى، وفق موقع مكتب الاتصال الحكومي القطري، منصب رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية القطرية، ومنصب رئيس مجلس إدارة «بنك قطر الوطني».

وفي 4 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، عُين نائباً لرئيس مجلس إدارة المجلس الوطني للسياحة. وبين العامين 2005 و2013، شغل منصب الرئيس التنفيذي لـ«بنك قطر الوطني». ويحمل العمادي شهادة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة أريزونا في الولايات المتحدة الأميركية.

ويتولى وزير المالية، وفقاً لموقع مكتب الاتصال الحكومي القطري، كافة المسؤوليات المتعلقة بوزارة المالية، ومن ضمنها وضع أهداف واقتراحات للسياسة المالية بما يتماشى مع متطلبات التنمية الوطنية، وإعداد ميزانية الدولة والعمل على تطبيقها، وإعداد قوانين متعلقة بالصرف المالي والإنفاق العام.

وتحتل قطر مرتبة متقدمة في الشفافية ومكافحة الفساد، وفقاً لمؤشر مدركات الفساد العالمي 2020، الصادر في 28 يناير/ كانون الثاني الماضي، إذ حققت 63 نقطة على المؤشر، ما جعلها تتبوأ المرتبة الثانية عربياً وخليجياً، والمرتبة 30 عالمياً من بين 180 دولة وإقليماً شملها المؤشر.

وللحفاظ على ريادتها في المجال، تتخذ هيئة الرقابة الإدارية والشفافية العديد من الخطوات، منها إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية، وميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2020، فضلاً عن إعداد مقترحات تشريعية في مجالات عدة، منها الشفافية والنزاهة الوظيفية، وذلك كله من شأنه أن يعزز من الشفافية والنزاهة في الدولة، وأن ينعكس بالتبعية على موقع دولة قطر على المؤشرات الدولية على المستويين المتوسط والطويل. كما لا يقتصر اهتمام الدولة على تطبيق المعايير والممارسات الدولية في مجالات الشفافية والنزاهة والوقاية من الفساد، ولكن في الوقت ذاته على دعم الجهود الدولية في هذا المجال في إطار من التعاون مع المنظمات الدولية المعنية، منها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في العديد من المشروعات والمبادرات والأنشطة ذات الصلة.

كما أن لدولة قطر مبادرات دولية عدة في مجال دعم الجهود الدولية لتعزيز الشفافية والنزاهة وتخليص المجتمع الدولي من الآثار المدمرة للفساد.

سيارات فولكسفاغن (Getty)

قفزة في أرباح «فولكسفاغن»

شهدت أرباح مجموعة «فولكسفاغن» قفزة كبيرة بلغت 4,1 مليارات دولار، بعد اقتطاع الضرائب، في الربع الأول من العام الحالي، في ظل انتعاش المبيعات في الصين، أكبر سوق منفرد للشركة، وتوجه العملاء لشراء المزيد من السيارات الأكثر ربحية في إنتاج الشركة. وارتفعت مبيعات السيارات الكهربائية أكثر من الضعف. وانتعشت أرباح الربع الأول من العام الحالي مقارنة بنحو 517 مليون يورو عن الفترة نفسها من عام 2020، عندما تسبب الوباء في إغلاق المصانع والوكلاء. وارتفعت إيرادات المبيعات في الربع الأول من عام 2021 بنسبة 13% إلى 62,3 مليار يورو، مدعومة بانتعاش قوي بنسبة 61,4% في مبيعات الوحدات مع إعادة فتح الصين بعد تضررها نتيجة الوباء في الربع الأول من عام 2020.

أخبار

تراجع نمو القطاع الخاص في مصر

أظهرت بيانات مجموعة «أي أتش أس» للأبحاث العالمية، تراجع إنتاج القطاع الخاص غير المنتج للنفط للشهر الخامس على التوالي، في إبريل/ نيسان الماضي، وسط انخفاض قوي في الطلبات الجديدة والتوظيف. وذكرت المؤسسة في

تقرير، أمس، أن قراءة مؤشر مديري المشتريات في مصر سجلت هبوطا إلى النقطة 47,7 خلال الشهر الماضي، من 48 نقطة في مارس/ آذار السابق. وتعد هذه أدنى قراءة لأداء القطاع غير النفطي في مصر منذ يونيو/ حزيران 2020. ويعني انخفاض المؤشر - الذي يقيس أداء القطاع الخاص غير النفطي - عن مستوى 50 نقطة، أن ثمة انكماشاً، في حين أن تخطي هذا المستوى يشير إلى التوسع.

عطاء لنقل النفط من العراق للأردن

أعلنت وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، أمس الخميس، عن طرح عطاء نقل مادة النفط الخام من موقع التحميل في جمهورية العراق إلى موقع مصفاة البترول الأردنية في الزرقاء، وسط البلاد، وبمعدل 10 آلاف برميل يوميا. وحددت الوزارة آخر موعد للحصول على نسخة وثائق العطاء وتقديم الاستفسارات يوم الاثنين، 27 مايو/ أيار الحالي، وآخر موعد لتقديم العروض هو الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الخميس، في الثالث من شهر يونيو/ حزيران المقبل، داعية الراغبين في الاشتراك إلى مراجعة قسم المشتريات، للحصول على نسخة من وثائق دعوة العطاء مقابل دفع مبلغ مقداره 500 دينار (700 دولار)، وذلك اعتبارا من أمس. كما تبلغ قيمة كفالة الدخول في العطاء نحو نصف مليون دينار أردني (700 ألف دولار)، صالحة لمدة ستة أشهر من آخر موعد لتقديم العروض.

لبنان يحتجز بواخر تركية للطاقة

قرر لبنان، الذي يعاني من عجز هائل بالكهرباء، احتجاز بواخر تركية تزوده بالطاقة الكهربائية ومنعها من مغادرة السواحل اللبنانية، في إطار تحقيق تجريه السلطات في احتمال وجود شبهات فساد بملايين الدولارات في عملها. واتخذ قرار الحجز على البواخر ومنعها من مغادرة لبنان مساء الأربعاء، النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم، وتم الطلب من وزارات عديدة والأجهزة الأمنية المختلفة بما فيها الجيش، تطبيق القرار. ويتضمن القرار طلباً موجها إلى وزارة المالية يقضي بعدم دفع أي مستحقات لشركة «كارباور شيب» التركية المسؤولة عن بواخر الطاقة التي توفر نحو 40% من حاجة لبنان من الكهرباء، إلى جانب شركة «كاردينيز» التركية.

مصر: الأمراض تكبّد مزارعي المانغا خسائر باهظة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أدى ارتفاع درجة الحرارة في المحافظات المصرية إلى سقوط كميات كبيرة من ثمار المانغا على الأرض قبل نضجها، إضافة إلى تفشي عدد من الأمراض التي أصابت المحصول أخيراً، من بينها «الهباب الأسود»، الذي يهاجم الأشجار للعام الخامس على التوالي من دون إيجاد حلول جادة لمواجهته من قبل المسؤولين. فضلاً عن ذلك، تنتشر الحشرة القشرية وذبابة الفاكهة والبياض الدقيقي بين المحاصيل، في ظل عدم فاعلية المبيدات الحشرية، وهو ما ينذر بخسائر كبيرة للمزارعين قبل الحصاد خلال شهر يونيو/ حزيران القادم.

واشتكى الآلاف من مزارعي المانغا من عدم إيجاد حلول للمشاكل التي تواجههم كل عام، والتي أثرت سلباً على إنتاجية «فدان المانغا» وغياب الجمعيات الزراعية عن أداء دورها في توعية المزارعين، وعدم توفير الأدوية والمبيدات المناسبة، وسط توقعات بانخفاض الإنتاج إلى أقل من طنين بدلاً من 5 و6 أطنان للفدان خلال العام الماضي. وأمام عدد من المشاكل التي تواجه أشجار المانغا، اضطر عدد من المزارعين إلى اقتلاع عدد منها، خاصة المصابة لحماية باقي المحصول.

وذكر عبد الهادي عطية، وهو مزارع بمحافظة الأقصر بصعيد مصر، أن ثمار المانغا بدأت تتساقط على الأرض، لإصابتها بالأمراض وحرارة الجو التي تواجهها محافظات الصعيد حالياً، وهو ما يمثل خسائر كبيرة قبل موسم الحصاد.

وأوضح عطية، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن المبيدات التي توفرها الجمعيات الزراعية غير مؤثرة، وربما تكون غير صالحة، رغم ارتفاع أسعارها، حيث يصل سعر عبوة دواء «العفن الهبابي»، على سبيل المثال، إلى ما بين 100 و150 جنيها، بخلاف باقي المبيدات الأخرى، وهو ما يمثل أعباء مالية كبيرة على المزارع لكي يحافظ على أشجاره.

وفي محافظة القليوبية، إحدى محافظات القاهرة الكبرى، قال طاهر السباعي (مزارع)، إن الأزمات الكبيرة التي تواجه زراعة المانغا سيكون لها تأثير سلبي على المزارع، من خلال عدم القدرة على سداد ديونه، خاصة لدى بنك التنمية والائتمان الزراعي، فضلاً عن ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات، وغياب الإرشاد الزراعي للمزارعين وتوعيتهم.

روووس أموال

مأزق الاستثمارات في تونس

انسحاب جماعي لمؤسسات الطاقة

تراجع حجم استثمارات الطاقة في تونس بنحو 15 بالمائة خلال الربع الأول من العام الحالي، بسبب العراقيل التي واجهت الشركات في هذا القطاع

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يتصاعد في تونس انسحاب المؤسسات النّاشطة في قطاع الطاقة بعدما واجهت عدداً من العراقيل في مجال التنقيب واستغلال حقول النفط والغاز، مسجلة تراجعا في حجم استثمارات الطاقة بنحو 15 بالمائة خلال الربع الأول من العام الحالي.

لم تعد الاستثمارات النفطية في حقول تونس جاذبة لشركات الطاقة العالمية التي تتوالى انسحاباتها من الحقول التونسية وتصفي أعمالها معلنة مغادرة البلاد والاكتفاء بمواصلة نشاط بيع ونقل المحروقات والزيوت، على غرار ما أعلنت عنه شركة «شل» التي تغادر تونس بعد شهرين فقط عقب إعلان عملاق الطاقة الإيطالي «إيني» تصفية أعماله في البلاد ومغادرتها نهائيا.

ويجمع خبراء في قطاع الطاقة على أن أسبابا محلية وأخرى إقليمية تجعل تونس أقل جذبا لشركات الطاقة الكبرى، التي غيرت استراتيجياتها الاستثمارية والتجارية بتوجيه استكشافاتها نحو الحقول الأكثر مردودية. ومنذ عام 2011 بدأ مسار انسحاب شركات الطاقة من البلاد، غير أنه تصاعد منذ 2018 بعدما وضعت الشركات نقطة النهاية لمسار نشاطها، ومنها شركة «شل» التي أعلنت الإثنين الماضي رسميا إنهاء أنشطتها في تونس بمجالات النفط والغاز في الحقل البحري ميسكار الذي ينتهي رسميا عقد استغلاله عام 2022.

ميسكار هو حقل غاز طبيعي يقع في خليج قابس في تونس تم اكتشافه عام 1975 ودخل حيز الاستغلال سنة 2006 باستخراج غاز طبيعي ومكثف الغاز الطبيعي، وهو مستغل من قبل شركة مجموعة «بي جي» البريطانية قبل أن تبيع أصوله عام 2015 إلى شركة «شل».

ويقدر مجموع الاحتياطي المؤكد في حقل ميسكار بـ1,5 تريليون متر مكعب ويقدر إنتاجه اليومي بـ200 مليون متر مكعب.

وقال الخبير في قطاع الطاقة، حامد الماطري، إن شركة «شل» سبق أن أعلنت مغادرتها تونس نهائيا سنة 2015 قبل أن تعود بعد شراء حصص «بي جي» البريطانية في حقلي ميسكار وصديريل المنتجين للغاز، مشيراً إلى أن أغلب الشركات الاستكشافية غادرت تونس ومنها «أوام أفي» النرويجية و«بي جي» البريطانية و«بتروفاك» البريطانية

مجموع الاحتياطي المؤكد في ميسكار 1,5 تريليون متر مكعب

و«أندارکو» الأميركية و«ريبسول» الإسبانية. وأكد الماطري في تصريح لـ«العربي الجديد» أن تونس خسرت جزءا مهما من نشاط استكشاف الطاقة بعد مغادرة المؤسسات التي لم تعد لديها الرغبة في مواصلة نشاطها في البلاد بسبب ضعف مردودية الحقول وتعقيدات إدارية ومناخ اجتماعي صعب ومنفر للمستثمرين، وفق قوله.

وأضاف الخبير في الطاقة أن الشركات التي تنشط في مجال الاستكشاف تضخ استثمارات كبرى في الاقتصاد التونسي وتحتاج إلى سنوات لبدء استغلال الحقول، غير أنها تواجه تعطيلات كبيرة في الحصول على التراخيص فضلاً عن حجز معداتها من قبل طالبي الشغل في محيط الحقول.

واعتبر الماطري أن دولا أخرى في محيط تونس تمنح شركات الطاقة حوافز استثمارية مهمة تجعلها أكثر جذبا لشركات الطاقة الكبرى التي تراهن حاليا على ليبيا بعد استقرار البلاد، ما يخفض ترتيب تونس في أولويات هذه الشركات.

وفي غضون شهرين، أعلنت شركات من كبار المستثمرين في الطاقة انسحابها من تونس، ويعتبر إنهاء شركة «شل» لأنشطتها في مجال المحروقات الثاني من نوعه بعد شركة «إيني» الإيطالية التي أعلنت في أواخر شهر مارس/ آذار المنقضي مغادرتها نهائيا وإحالة أصولها للتصفية.

ونقلت وكالة «رويترز» في مارس/ آذار الماضي عن مصادر، أن «شل» استعانت ببنك الاستثمار «روتشلد آند كو» لبيع أصولها التونسية، التي تشمل حقلين بحريين للغاز ومنشأة إنتاج برية، فيما تعتزم شركة الطاقة النمساوية «أو. إم. في» أيضًا بيع ما تبقى في محفظتها للنفط والغاز بتونس، وذلك بعدما قلصت تدريجيًا وجودها في البلاد. لكن مدير المحروقات بوزارة الصناعة، رشيد بن دالي، قال إن شركة «رويال داتش شل» لم تغادر تونس نهائيا وستواصل نشاط توزيع ونقل المحروقات وبيع البنزين والزيوت التي تحمل اسم علامتها التجارية، مشيرا إلى أن تغيير خطة الاستثمار للشركة من الأسباب الرئيسية للمغادرة.

وأوضح في تصريح لـ«العربي الجديد» أن «شل» تنوي الاستثمار في الطاقات البديلة وغير الملوثة، وهو تحوّل انخرطت فيه مؤسسات نفطية عالمية كبرى في إطار الاقتصاد الأخضر، نافيا أن يكون وضع تونس الاقتصادي والسياسي سببا في مغادرة المؤسسة وتصفية نشاطها.

ويؤثر قطاع الطاقة مباشرة على محفظة الاستثمارات الخارجية التونسية التي سجلت تراجعا قياسيا وفق النوايا المصرح بها في هذا المجال خلال الربع الأول من العام الحالي، التي تقلصت بـ31,6 بالمائة مقارنة بذات الفترة من العام الماضي.

وكشفت بيانات رسمية نشرتها وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، أن الاستثمارات الأجنبية خلال الربع الأول من العام الحالي تراجعت إلى 344,6 مليون دينار (الدولار = 2,73 دينار) أي بنحو 126 مليون دولار مقابل 503,6 ملايين دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

تراجُع الاستثمارات في مجال الطاقة بنحو 15% (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

ليبيا

68,4 مليار دولار قيمة أصول مؤسسة الاستثمار

طرابلس ـ **العربي الجديد**

أعلنت المؤسسة الليبية للاستثمار عن النتائج النهائية لتقييم أصولها لسنة 2019، مؤكدة أن إجمالي قيمة الأصول بلغ نحو 68,4 مليار دولار. وجاء الإعلان في احتفالية أقامتها المؤسسة، ليل الأربعاء في طرابلس، بحضور رئيس الحكومة، عبد الحميد الدبيبة، ومحافظ البنك المركزي، الصديق الكبير، ورؤساء الأجهزة الرقابية، وعدد من وزراء الحكومة ولفيف من الخبراء ورؤساء الشركات والصناديق التابعة للمؤسسة.

ووفقا للبيان فإن التقييم، الذي نفذته شركة ديلويت الدولية للمحاسبة والتدقيق، شمل النقد وما يعادله والمحافظ الاستثمارية وأصول الشركات والعقارات وبنود الميزانية الأخرى. وأضاف البيان أن قيمة النقد وما يعادله بلغت حوالي 33,5 مليار دولار بنسبة 48,9% من إجمالي أصول المؤسسة، بينما بلغت قيمة محافظ الاستثمار للمؤسسة حوالي 20,1 مليار دولار بنسبة 29,4%، وأصول الشركات والعقارات حوالي 11,4 مليار دولار بنسبة 16,7%، في حين بلغت قيمة بنود الميزانية الأخرى نحو 3,4 مليارات دولار بنسبة 5%.

وذكر البيان أن عملية التقييم هذه «جاءت تتويجاً لجهود المؤسسة واستكمالا لأحد أهم مسارات الاستراتيجية المعلن عنها سابقا والمتمثلة في حصر وتقييم جميع الاستثمارات والمحافظ والصناديق والشركات التابعة لها بالشراكة مع شركة «ديلويت» الدولية للمحاسبة والتدقيق».

وتابع البيان: «لقد حافظت المؤسسة على استقرارها على الرغم من التأثير السلبي للفرص الضائعة الناجمة عن عقوبات الأمم المتحدة المفروضة منذ عام 2011، بالمقارنة مع آخر تقييم أجرته المؤسسة لأصولها في العام 2012 والذي بلغت قيمته 67 مليار دولار».

أصول الشركات والعقارات الليبية تبلغ 11,4 مليار دولار

وأوضح البيان أن أصول المؤسسة التي «تديرها بشكل مباشر في قطاعات مختلفة من الاستثمارات المالية قيمت بـ40,1 مليار دولار، فيما بلغت قيمة الشركات التابعة لها 28,3 مليار دولار والممثلة في الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية، ومحفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار، والصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية، والمحفظة الاستثمارية طويلة المدى، وشركة الاستثمارات النفطية القابضة».

وأعربت المؤسسة، في البيان نفسه، عن استعدادها للإعلان عن «خطتها الاستراتيجية للسنوات الثلاث القادمة، مع شركائها الدوليين لحماية وتنمية أصولها في إطار امتثالها لعقوبات الأمم المتحدة»، وأشارت إلى أن شركة ديلويت بدأت إجراء تقييم للمؤسسة لعام 2020.

الكويت

مبيعات التمور تهوي 45% رغم رمضان

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

تعرضت سوق التمور في الكويت لضربة موجعة، للعام الثاني على التوالي، إذ تسببت تداعيات جائحة فيروس كورونا في انحسار المبيعات، بينما لم يفلح الموردون والتجار في كسر حالة الجمود التي سيطرت على أنشطتهم خلال شهر رمضان الحالي، بينما كانت هذه المناسبة تشهد ازدياداً في معدلات الشراء من قبل المواطنين والمقيمين في السنوات السابقة.

وقال ناصر الدوسري، أمين عام اتحاد المحال ومتاجر التجزئة في الكويت، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن مبيعات التمور خلال شهر رمضان الحالي الذي يشرف على الانتهاء، هوت بنسبة 45%، لتبلغ 55 مليون دولار، مقارنة بنحو 101 مليون دولار في نفس الفترة من عام 2019.

وأضاف الدوسري أن المبيعات تسجل تراجعاً للعام الثاني على التوالي، إذ شهد عام 2020 موجة إغلاقات واسعة أدت إلى تدني المبيعات وتكبد التجار خسائر كبيرة، مشيراً إلى أن أكثر من 80% من الشركات التي تتعاقد سنوياً على توريد التمور، ألغت عملياتها هذا العام بسبب الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الحكومة لكبح انتشار كورونا، ومنها موائد الإفطار وغيرها من الفعاليات الرمضانية.

الحظر الجزئي تسبب في ضعف الإقبال على أسواق التمور (الأناضول)

ولفت إلى أن أسواق التمور في كافة الدول العربية والخليجية شهدت تراجعاً كبيراً أيضاً، بالإضافة إلى هبوط عمليات التصدير والاستيراد إلى مستويات متدنية لم تشهدها الدول العربية منذ سنوات.

من جانبه، قال الباحث الاقتصادي الكويتي، عمر الرشيدي، لـ«العربي الجديد»، إن تراجع مبيعات التمور هذا العام كان بسبب استمرار الحظر الجزئي والإجراءات الاحترازية الأخرى، مشيرا إلى منع التجمعات في المساجد والخيم الرمضانية والغبقات الرمضانية (دعوات الإفطار) التي تقام في الفنادق وغيرها من الأماكن، لافتًا إلى أن منع توزيع الوجبات أدى أيضا إلى تراجع الطلب على التمور من جانب الشركات والهيئات الخيرية التي تحرص على هذه العادة السنوية.

وخلال جولة لمراسل «العربي الجديد» في سوق التمور بمنطقة الشويخ في العاصمة الكويت، شوهد إقبال ضعيف للغاية على محال التمور في المنطقة، التي عرف عنها أنها تشهد زحاماً كبيراً كل عام في هذا الموسم.

وقال نعيم الياسين، وهو مالك أحد محال التمور في المنطقة، «على الرغم من ثبات أسعار التمور هذا العام، إلا أن الإقبال كان ضعيفا للغاية، قبل حلول شهر رمضان وحتى خلال أيامه الماضية»، داعيا السلطات الكويتية إلى السماح بمنح التصاريح الأمنية لأصحاب محال التمور من أجل توصيل الطلبات خلال فترة الحظر الليلي، أسوة بالمطاعم والمتاجر الأخرى.

تحقيق

كان لتداعيات جائحة كورونا أثر سلبي عميق على الاقتصاد الأردني الذي سجل ولأول مرة منذ عقود انكماشا في الناتج الإجمالي الحقيقي بلغ 3% في عام 2020 مقارنة بنمو بلغ بالمتوسط 2,4% خلال السنوات العشر الماضية، وتعمل الحكومة جاهدة للحد من الأزمة

شلل الاقتصاد الأردني

انكماش غير مسبوق وارتفاع قياسي للديون

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

أظهر تقرير حكومي اطلعت عليه «العربي الجديد» أن أزمة كورونا تسببت للاقتصاد الأردني بأضرار بالغة وغير مسبوقة منذ سنوات طويلة، تمثلت في انكماش الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع كبير في المديونية وتراجع الإيرادات المحلية وزيادة الضغوط على الموازنة العامة.

ووفقا للتقرير الذي أعدته وزارة المالية، فقد كان لتداعيات جائحة كورونا أثر سلبي عميق على الاقتصاد الأردني الذي سجل ولأول مرة منذ عقود انكماشا في الناتج الإجمالي الحقيقي يتوقع أن يبلغ 3% لعام 2020، مقارنة بنمو بلغ بالمتوسط 2,4% خلال السنوات العشر الماضية بالرغم من البيئة الإقليمية المتوترة والأزمات المالية والاقتصادية العالمية التي كانت لها انعكاسات سلبية مستمرة على الاقتصاد خلال العقد المنصرم.

وقالت وزارة المالية: «لقد انخفضت الإيرادات المحلية خلال العام الماضي بحوالي 1,027 مليار دولار مقارنة بما كانت عليه خلال العام 2019، ويعود سبب التراجع الرئيسي في الإيرادات المحلية إلى فترة الإغلاقات لمواجهة جائحة كورونا والتي تسببت بتراجعها خلال شهر مارس/ آذار وحتى نهاية أيار ثم بدأت الإيرادات المحلية تتحسن في الشهور اللاحقة نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الجائحة إلى أن وصلت محصلة الانخفاض إلى ذلك الرقم».

وقال مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني، ضرار الحراسيس، لـ«العربي الجديد»، إن جائحة كورونا ضربت الاقتصاد الأردني بالعمق بدلالة تراجع العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية كارتفاع عجز الموازنة والمديونية العامة وانخفاض الإيرادات وغيرها. وأضاف أن إجراءات الحظر الشامل والجزئي التي طبقتها الحكومة ولا تزال تطبق بعضها لمواجهة وباء كورونا، أدت إلى شلل كبير في النشاط الاقتصادي لدرجة أن منشآت كثيرة توقفت عن العمل نهائيا لعدم قدرتها على تحمل الأعباء المالية والخسائر.

%85,4

بلغ رصيد الدين في الأردن نحو 37,4 مليار دولار أو ما نسبته 85,4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، مقابل 33,8 مليار دولار في 2019 أو ما نسبته 75,8% من الناتج المحلي الإجمالي، حسب بيانات رسمية.

وقال الحراسيس إن الحكومة أطلقت عدة برامج واتخذت عدة قرارات لكنها لم تكن كافية لتنشيط الوضع الاقتصادي وإنقاذ القطاعات المتضررة كما يجب، ما يستدعي دراسة الآثار التي لحقت بكل قطاع ومعالجته في سياقه الصحيح حتى لا نخسر مزيدا من المنشآت ويفقد العاملون فيها وظائفهم. وأشار إلى الكلفة الكبيرة للجائحة اجتماعيا، حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى ما يقارب 25% ويتوقع أن يرتفع معدل الفقر إلى 27% وفقا لتقديرات البنك الدولي.

وأعلن المرصد العمالي الأردني «مؤسسة مجتمع مدني»، أن الأردن خسر 140 ألف فرصة عمل حتى الآن بسبب الجائحة.

وكانت الحكومة ألغت الحظر الشامل المفروض كل يوم جمعة اعتبارا من 30 إبريل/ نيسان الماضي والإبقاء على ساعات الحظر الجزئي من الساعة السادسة مساء وحتى السادسة صباحا، ما أثار استياء القطاعات الاقتصادية.

وحسب وزارة المالية، فإنه ترتيبا على التطورات التي شهدتها المديونية الداخلية والخارجية على الأردن، فقد بلغ رصيد الدين نحو 37,4 مليار دولار أو ما نسبته 85,4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، مقابل 33,8 مليار دولار في 2019 أو ما نسبته 75,8% من الناتج المحلي الإجمالي.

انكماش الناتج الإجمالي الحقيقي بنحو 3% خلال العام الماضي

انخفاض الإيرادات المحلية 1,027 مليار دولار في 2020

وأكدت وزارة المالية أن تغيرات أسعار صرف العملات وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية بدون المديونية المترتبة لصالح الضمان الاجتماعي أسهمت في ارتفاع رصيد المديونية بحوالي 2,45 مليار دولار، كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 2,2 مليار دولار والارتفاع في تغيّر سعر الصرف بقيمة 285 مليون دولار.

وقال الخبير الاقتصادي مازن مرجي لـ«العربي الجديد»، إنه من المتوقع أن يعاني الاقتصاد الأردني بدرجة أكبر هذا العام مع استمرار الجائحة وتوقع دخول موجة ثالثة من الوباء ما يرتب خسائر باهظة على الوضع الاقتصادي.

وأشار إلى أن القطاعات الاقتصادية تواجه ظروفا صعبة إضافة إلى الظروف القائمة أصلا كارتفاع كلف الطاقة والضرائب وانحسار الصادرات إلى بعض الأسواق.

وللحد من تداعيات الجائحة ووفقا لما جاء في التقرير، فقد قامت الحكومة باتخاذ إجراءات اقتصادية سريعة تستهدف الأفراد والقطاعات الأكثر تضرر من الأزمة حتى لا تؤدي إلى إلحاق أضرار مستدامة في الاقتصاد.

وحسب التقرير، فقد فرضت التطورات المفاجئة على الحكومة العمل على إعادة ترتيب الأولويات وإجراء التعديلات اللازمة على السياسات والبرامج لمواجهة تداعيات الجائحة فكان أبرز تلك الإجراءات المتخذة، تقديم الدعم للقطاعات ذات الأولوية بما في ذلك السياحة والصحة والغذاء والزراعة والبناء والنقل.

ومن تلك الإجراءات تأجيل استحقاق ضريبة المبيعات لحين قبض المبالغ وليس عند عملية البيع مع إمكانية تأجيل الدفع أيضا بدون فوائد، والسماح للشركات على القوائم الذهبية والفضية بدفع 30% فقط من الرسوم الجمركية وتأجيل 70% إلى وقت لاحق.

ويرى نائب رئيس غرفة صناعة عمّان السابق، موسى الساكت، أن التحديات الناتجة عن كورونا تفوق قدرات الاقتصاد على مواجهتها بالشكل المطلوب لكن هنالك ضرورة لإعادة النظر بالإجراءات المطبقة لتقليل الإصابات بالفيروس ومن ذلك الحظر الجزئي الذي ما زال مفروضا منذ أكثر من عام وحتى الآن.

وقال الساكت لـ«العربي الجديد»، إن توفير التمويل والسيولة أمر ضروري في هذه المرحلة لتمكين القطاعات المختلفة من مواجهة الصعوبات، حيث يتوفر حجم سيولة كبير في الجهاز المصرفي ولا بد من توظيفها لخدمة الاقتصاد من خلال تخفيض أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية للأفراد والقطاع الخاص وضمن المحددات التي تضمن عملية التسديد وعدم تعثر القروض.

وقالت الحكومة إنه تم ضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد الوطني لمساعدة القطاعات المتضررة على الاستمرار في الإنتاج من خلال تسديد جزء كبير من رصيد المتأخرات والمطالبات المستحقة لصالح القطاع الخاص وتخفيض النفقات في قانون الموازنة العامة للعام الماضي بنحو 497 مليون دولار موزعة بواقع 32 مليون دولار للنفقات الجارية و466 مليون دولار للنفقات الرأسمالية إلى جانب الالتزام بدفع رواتب موظفي القطاع العام وفوائد القروض وخدمة الدين العام.

وعلى صعيد دعم القطاعات الاقتصادية فقد تم إعفاء جمعيات المهن السياحية من رسوم الترخيص والغرامات وتقسيط المبالغ المستحقة على القطاع السياحي لضريبة الدخل وتخفيض الضريبة العامة على المبيعات للفنادق والمطاعم السياحية إلى 8% وتخفيض رسوم تصاريح العمل للعمال غير الأردنيين العاملين في القطاع الزراعي وقطاع المخابز بمقدار 280 دولارا بدلا من 560 دولارا.

ارتفاع النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال العام الماضي حوالي 562 مليون دولار لتصل إلى 1,3 مليار دولار، بالتزامن مع التزام وزارة المالية بإعادة توزيع أولويات الإنفاق دون إبطاء أو تأخير، وتأمين التمويل اللازم لأوجه الإنفاق الأساسية والضرورية دون المساس بنوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، وإنفاق ما يلزم على الرعاية الصحية وحماية قوت المواطنين. وأشارت وزارة المالية في تقرير حديث إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى مواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا ودفع عجلة النمو الاقتصادي، والتي من أبرزها ضخ السيولة اللازمة في الاقتصاد من خلال تسديد المتأخرات المترتبة على الحكومة لصالح القطاع الخاص. واتجه الأردن للأسواق المالية العالمية من خلال إصدار سندات يوروبوند وبأسعار تنافسية لتمويل جزء من الاحتياجات التمويلية، وتخفيض الضغط على السوق المحلي، وتوفير السيولة المحلية للقطاع الخاص، وعدم مزاحمته في الحصول على التمويل. وبينت وزارة المالية أن الارتفاع الكبير في الديون جاء نتيجة لزيادة عجز الموازنة جراء الإغلاقات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة وباء كورونا، علما بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه بلغت حوالي 11 مليار دولار.

تداعيات كورونا أرهقت معيشة الأردنيين (فرانس برس)

مال وأعمال

تتوقع مصارف استثمارية أن يشهد العالم دورة انتعاش قياسية في أسعار المعادن والسلع خلال العام الجاري، ربما يقودها النحاس إلى جانب الحديد والصلب. وكسبت أسعار النحاس نحو 80% منذ أبريل 2020 وسط توقعات بارتفاع الطن إلى 20 ألف دولار

دورة انتعاش قياسية بالمعادن

النحاس كسب 80% والصناديق تكثف مشترياتها

موسى مهدي

تتجه أسعار السلع والمعادن نحو تحقيق «دورة انتعاش قياسية» خلال السنوات المقبلة، خاصة في حال تمكن الاقتصادات الكبرى من القضاء على الجائحة وعودة الحياة الاستهلاكية إلى طبيعتها. ولكن حتى قبل القضاء على الجائحة، بدأت أسعار بعض المعادن والسلع والمواد الأولية تحلق في مستويات لم تشهدها منذ عقود. فأسعار الحديد والصلب والنحاس والخشب والحبوب الزيتية والسكر والذرة الشامية من بين السلع التي شهدت قفزات غير طبيعية. إذ ارتفع مؤشر أسعار النحاس بنحو 4,0% في أبريل/ نيسان ليكسب المؤشر نحو 80% منذ أبريل/ نيسان العام 2020. وقال مصرف «آتش أس بي سي» البريطاني في مذكرة، إن الطلب على المعدات الكهربائية والموصلات يرفع أسعار النحاس، ويقدر موقع «سانتيستا» المتخصص في البيانات الاقتصادية، أن جائحة كورونا قادت إلى تراجع إنتاج النحاس خلال العام الماضي بنحو 2,6% إلى 20,1 مليون طن متري. وتتصدر تشيلي إنتاج النحاس العالمي، إذ يقدر إنتاجها في العام الماضي 2020، بنحو 5,7 ملايين طن متري، وتأتي بعدها البيرو بإنتاج 2,2 مليون طن متري.

من جانبه يقول المدير التنفيذي بشركة «ليفر مور بارتنرز» الأميركية، ديفيد نيو هوزر «اعتقد أن النحاس يتجه لارتفاع قياسي خلال العام». وفي ذات الصدد، يقول الخبير السويدي، أولاف لارسون في تعليقات لصحيفة «فايننانشيال تايمز»، «نحن في وسط عاصفة أسعار السلع ... لم أر ارتفاعاً مثل هذا من قبل».

ويتخوف العالم من مواجهة نقص مربع في بعض المعادن الرئيسية المستخدمة بكثافة في الصناعة وسط العجز الكبير المتوقع في الإمدادات مقارنة بالطلب الذي يواصل الارتفاع، خاصة في معادن رئيسية من بينها النحاس والحديد والصلب والمعادن النادرة. وحسب بيانات المسح الجيولوجي في العام 2019، بلغ الاحتياطي العالمي من النحاس 830 مليون طن متري. ويذكر أن الطلب العالمي على النحاس بلغ 28 مليون طن في العام 2019.

وتستفيد أسعار المعادن والمواد المصاحبة لها إلى جانب ذلك، من صفقات الشراء المستقبلية التي تنفذها صناديق الاستثمار والتحوط العالمية الكبرى في أسواق المعادن الرئيسية. ويرى محللون أن هذه الصناديق تراهن على ارتفاع أسعار المعادن وترغب في بناء مراكز مستقبلية تحقق لها ربحية عالية، كما تتحوط الصناديق في ذات الوقت ضد ارتفاع معدل التضخم. ويذكر أن خطة الرئيس الأميركي جو بايدن لتحديث البنية التحتية الأميركية ستتطلب كميات ضخمة من الحديد والنحاس والنيكل والزنك، وبالتالي ستضغط على الكميات المعروضة من النحاس والصلب والحديد وعدة معادن أخرى.

وفي ذات الشأن، قال مصرف «بانك أوف أميركا» في مذكرة يوم الثلاثاء، إن سعر النحاس يرتفع بمعدلات جنونية ويصل إلى 20 ألف دولار للطن بحلول العام 2025. وأوضح خبير المعادن بالمصرف الأميركي، مايكل ويدمار في المذكرة، أن مخزونات النحاس تتراجع عن مستوياتها في 15 عاماً، كما أن المخزونات العالمية من النحاس تتراجع وباتت لا تغطي الطلب العالمي لأكثر من ثلاثة أسابيع.

ويتوقع محللون أن تواجه سوق النحاس في بورصة لندن عجزاً في تلبية الطلب، حيث إن سعر النحاس في السوق الفوري بات أعلى من سعر الصفقات المستقبلية. ويقارن محللون القفزة المتوقعة في أسعار النحاس بما حدث من ارتفاع في أسعار النيكل قبل 14 عاماً، حين حلقت الأسعار في مستويات خيالية. ويذكر أن النقص في النيكل في العام المالي 2007/2006 رفع أسعار طن النيكل بنحو 300% خلال عام واحد.

وتدور توقعات الخبراء حول احتمالية ارتفاع سعر طن النحاس خلال العام الجاري إلى 13 ألف دولار بعد أن بلغ 10 آلاف دولار لأول مرة منذ 10 سنوات ببورصة لندن للسلع والمعادن في تعاملات الأسبوع الماضي. وحسب بيانات بورصة لندن أمس الخميس، بلغ سعر رطل النحاس 4,54 دولارات، حيث كسب 30% في جلسة واحدة من جلسات التعامل.

ولكن مصرف «بانك أوف أميركا»، يتوقع عودة سوق النحاس للتوازن بعد فترة النقص المربع المتوقع خلال العام الجاري والمتوقع لها أن تستمر حتى نهاية العام المقبل 2022. ويتوقع المصرف الأميركي عودة الأسعار للتوازن خلال العام 2023 / 2024.

ومن المتوقع أن تنعكس دورة الارتفاع الجنوني في المعادن إيجاباً على عملات الدول الناشئة في أفريقيا وأميركا الجنوبية، ولاحظ محللون بأسواق الصرف رهان المستثمرين على عملة جنوب أفريقيا وبعض عملات بأميركا الجنوبية. وعادة ما تدفع أسعار المعادن من دخل خزائن الدول الناشئة من العملات الصعبة.

إلى ذلك ارتفعت أسعار الخشب العالمية إلى مستويات قياسية مستفيدة من الطفرة العالمية في قطاع الإنشاءات والبناء، وفي بعض الدول ارتفعت أسعار المساكن المتوسطة بنحو 35 ألف دولار بسبب ارتفاع سعر الخشب. وكسبت أسعار الخشب 67% خلال الشهور الأولى من العام الجاري، كما ارتفعت بنسبة 340% خلال الشهر الماضي مقارنة بمستوياتها في أبريل/ نيسان الماضي. ويعود النقص في كميات الخشب المطلوبة في السوق إلى عدة أسباب أهمها ازدهار قطاع البناء في الصين والولايات المتحدة خلال العام الجاري وارتفاع الرسوم والضرائب على الأخشاب. كما أن جائحة كورونا تضرب صناعة الخشب خاصة في آسيا وأميركا الجنوبية.

مصهر نحاس في الصين (Getty)

مخزونات النحاس تراجعت إلى أقل مستوياتها في 15 عاماً

السلع الغذائية تواصل الصعود

ارتفعت الأسعار الدولية للسلع الغذائية للشهر الحادي عشر على التوالي في أبريل/نيسان الماضي، بقيادة السكر، في وقت استأنفت الحبوب اتجاهها التصاعدي. وفاقت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، أن متوسط مؤشر الفاو لأسعار الغذاء سجل 120,9 نقطة في أبريل، بزيادة 1,7 بالمائة عن مارس/ آذار وأعلى بنسبة 30,8 بالمائة على أساس سنوي. ووصل المؤشر إلى أعلى مستوى له منذ مايو/أيار 2014.

شكوك حول انتعاش الاقتصاد الأميركي

ترى قراءات أن هنالك شكوكاً في حقيقة الانتعاش الأميركي، رغم التريليونات التي ضخها الرئيس جو بايدن في الاقتصاد

نيويورك ـ شريف عثمان

في الوقت الذي تبدي فيه الإدارة الأميركية الحالية سعادتها باستعادة قطاعات كبيرة من الاقتصاد نشاطها، بعد تمكن الحكومات المحلية في الولايات من توفير أكثر من مائتي مليون جرعة من المصل المضاد لفيروس كوفيد-19، واقتراب نحو نصف السكان الأميركيين من الحصول على جرعتي التطعيم، يشير بعض التقارير إلى وجود تفاوت في ملاحظة الانتعاش عند المواطنين من مختلف الأعراق، وأيضاً داخل المدن والولايات الأميركية المختلفة.

وبعد نجاحه في تمرير حزمة إنعاش الاقتصاد وإغاثة المواطنين بقيمة 1,9 تريليون دولار، وسعيه لإقرار حزمة جديدة خاصة بتجديد البنية التحتية الأميركية بقيمة تتجاوز 2,3 تريليون دولار، وإعلانه استعادة أكثر من نصف العشرين مليون وظيفة التي فقدها الاقتصاد خلال عام الجائحة، يبدو الرئيس الأميركي جوزيف بايدن عازماً على فرض ضرائب جديدة تساعد على إعادة توزيع الثروات بين الأميركيين، وضمان وصول ثمار الانتعاش الاقتصادي إلى كافة الفئات والأعراق والمدن الأميركية.

وبالفعل، ساهمت حزمة بايدن، كما الحزم التي تم إقرارها في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، في ظهور العديد من المؤشرات الإيجابية للاقتصاد الأميركي، حيث ارتفعت الطلبات الجديدة على السلع المعمرة، التي تعد من أهم مؤشرات الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة، خلال شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار الماضيين، وسجلت طلبات الحصول على تعويضات البطالة أدنى مستوياتها خلال الأسابيع الأخيرة، إلا أن ذلك لم يشمل كل المواطنين، حيث رصدت تقارير حديثة تأخر شعور الأميركيين من أصل أفريقي وأسيوي ولاتيني، كما في بعض المناطق بعينها، بتلك الإنجازات.

وفي تقرير حديث لـ«بلومبيرغ»، سجلت الوكالة تبايناً في معدلات البطالة بين الأعراق المختلفة وبين المدن الأميركية. وفي حين وصل معدل البطالة على المستوى القومي في أعلى مستوياته خلال أزمة الجائحة إلى 12,9% في صيف العام الماضي، لم يات الخريف إلا وكانت الفجوة في معدلات البطالة غير المعدلة موسمياً بين البيض والأميركيين من أصل أفريقي قد اتسعت بنسبة 2,9%، وبين البيض والأميركيين من أصل لاتيني بنسبة 2,3%، وعادت معدلات البطالة بين الأميركيين من أصل اسيوي لتصبح أقل من المتوسط الوطني من جديد. ولم يات عام 2021 بجديد، حيث كان متوسط معدل البطالة في ربعه الأول بين الأميركيين من أصل أفريقي في مدينة لوس إنجليس بولاية كاليفورنيا الأميركية 15,5%، بينما سجل خلال نفس الفترة عند البيض بمدينة أتلانتا بولاية جورجيا الأميركية 3,5%، كما كانت معدلات البطالة في مدينة هيوستن بولاية تكساس الأميركية لدى مختلف الأعراق، بمن فيهم البيض، أعلى من المتوسط الوطني المسجل خلال هذه الفترة.

تساؤلات حول عدالة ثمار الانتعاش الاقتصادي وتوزيع الحوافز بين الأعراق والمدن

ورغم الصورة السيئة التي ترسمها الأرقام السابقة، إلا أنها بالتأكيد تعد أفضل كثيراً من معدلات البطالة التي شهدتها تلك الأقليات خلال ذروة أزمة الوباء ربيع العام الماضي، حيث وصل معدل البطالة بين الأميركيين من أصل لاتيني في مدينة لاس فيغاس إلى أكثر من 35%، واقترب عند الأميركيين من اصل أفريقي في مدينة فيلادلفيا من 22%، وتجاوز 18% بين الأميركيين من أصل اسيوي، بينما كان أعلى ما بلغه عند البيض في تلك المدن لا يتجاوز 13%. ويشير التقرير إلى أنه حتى نهاية الربع الأول من العام الحالي، فإن أكثر من نصف تلك الفجوات لم تعد إلى ما كانت عليه قبل عام كامل، وأن بعضها قد شهد اتساعاً.

وبعيداً عن أزمة التفاوت في الاستفادة من الانتعاش الاقتصادي، وبعد تريليونات الدولارات التي تم، أو يجري حالياً الإعداد لضخها، يسيطر القلق على الكثيرين من حدوث ارتفاعات كبيرة في معدل التضخم الأميركي، تُزيد من معاناة الأميركيين وتقلل من مزايا استعادة الاقتصاد لنشاطه. وصباح الثلاثاء، كبدت جانيت يلين، وزيرة الخزانة الأميركية، أسواق الأسهم خسائر ضخمة بعدما قالت: «قد يكون من الضروري أن ترتفع معدلات الفائدة بعض الشيء لتجنب الاشتعال المبالغ فيه في حرارة الاقتصاد».

الحياة تعود لمقاهي شيكاغو ومطاعمها (Getty)

الصين تعلق الحوار التجاري مع أستراليا

في خطوة قد تبدو رمزية، ولكنها تكشف مسار العلاقات الاقتصادية بين الصين واستراليا خلال السنوات المقبلة، علقت بكين أمس الخميس، الحوار الاستراتيجي التجاري مع استراليا. ويتماعد التوتر بين البلدين منذ عام 2018 بسبب خلافات حول عدد متزايد من المسائل، بدءاً بتكنولوجيا شبكة الجيل الخامس «5 جي» مروراً باتهامات بالتجسس، وصولاً إلى ملف هونغ كونغ ومنشأ فيروس كورونا.

وفي هذا السياق، اعلنت الحكومة الفدرالية الأسترالية، في نهاية إبريل/نيسان، فسخ عقد وقّعته ولاية فيكتوريا بجنوب شرق البلاد للانضمام إلى مشروع «طرق الحرير الجديدة»، في قرار اعتبرته بكين بمثابة «استفزاز». ويهدف المشروع الذي أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013، إلى تعزيز الروابط التجارية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا وصولاً إلى مناطق أخرى من العالم، من خلال مشاريع بنى تحتية تضم إنشاء مرافئ ومد سكك حديد وإقامة مطارات ومجمعات صناعية. وفي ظل التوتر مع الصين، أقرت كانبيرا العام الماضي قوانين جديدة تسمح للدولة الفدرالية بإلغاء أي اتفاق يوقعه ممثلو ولاية أسترالية مع دول ثالثة، إن كان يهدد المصلحة الوطنية.

وعقد «طرق الحرير الجديدة» هو أول اتفاق شبكة الجيل الخامس «5 جي» مروراً باتهامات بالتجسس، وصولاً إلى ملف هونغ كونغ ومنشأ فيروس كورونا.

وفي هذا السياق، اعلنت الحكومة الفدرالية الأسترالية، في نهاية إبريل/نيسان، فسخ عقد وقّعته ولاية فيكتوريا بجنوب شرق البلاد للانضمام إلى مشروع «طرق الحرير الجديدة»، في قرار اعتبرته بكين بمثابة «استفزاز». ويهدف المشروع الذي أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013، إلى تعزيز الروابط التجارية بين آسيا وأوروبا وأفريقيا وصولاً إلى مناطق أخرى من العالم، من خلال مشاريع بنى تحتية

بكين تعلق الحوار الاقتصادي الاستراتيجي مع أستراليا

تقنية الجيل الخامس من شركة هواوي أطلقت شرارة التوتر (Getty)

أمس الخميس، تعليق «الحوار الاقتصادي الاستراتيجي الصيني الأسترالي» و«جميع الأنشطة» المتعلقة به «إلى أجل غير مسمى». وأنشئ هذا الحوار في 2014 بهدف تشجيع الاستثمارات وتوطيد الروابط الاقتصادية بين أستراليا والصين، شريكها التجاري الأول. واتهمت وكالة التخطيط كانبيرا بأنها «تسعى إلى تعطيل التبادلات الطبيعية والتعاون مع الصين، في ذهنية حرب باردة وتمييز عقائدي»، من غير أن تذكر صراحة «طرق الحرير الجديدة».

وعلق وزير التجارة الأسترالي دان تيهان، معتبراً أن قرار بكين «مخيب للآمل». لكنه قلل من شأنه، مشيراً إلى أن البلدين لم يجريا أية محادثات في سياق الحوار الاقتصادي منذ عام 2017. وأوضح مدير معهد العلاقات بين الصين واستراليا في جامعة التكنولوجيا في سيدني، جيمس لورنسيسون، لوكالة فرانس برس، «إنها بادرة رمزية بشكل أساسي» لن يكون لها «أي أثر» على المبادلات التجارية، لكنه رأى أن تعليق المحادثات بين البلدين هو «مصدر قلق حقيقي».

وبدت العلاقات الثنائية بين بكين وكانبيرا تتدهور منذ عام 2018، حين أقصت أستراليا مجموعة هواوي العملاقة الصينية للاتصالات من مشروع مد شبكة إنترنت الجيل الخامس، مشيرة إلى مخاوف متعلقة بالأمن القومي. وتصاعد التوتر حين انضمت كانبيرا العام الماضي إلى واشنطن للمطالبة بتحقيق دولي حول منشأ فيروس كورونا، وهوما أثار غضب بكين التي ندت بدوافع سياسية خلف هذا الطلب. كما تنتقد أستراليا سياسة القمع التي تتبعها الصين ضد المعارضة المطالبة بالديموقراطية في هونغ كونغ، وتأخذ عليها توقيف مواطنين أستراليين لاتهامها بالتجسس أو المساس بالأمن القومي الصيني.

(العربي الجديد، فرانس برس)

رؤية

تونس وفخاخ صندوق النقد الدولي

أحمد ذكر الله

في خضمّ أزمة سياسية واقتصادية حادة، يستعد وفد الحكومة التونسية برئاسة رئيس الوزراء، هشام المشيشي للمغادرة إلى واشنطن قريباً، لعرض برنامج إصلاح اقتصادي على صندوق النقد الدولي، في مسعى للحصول على قرض بمقدار 4 مليارات دولار، وذلك لمواجهة الأزمة العاتية التي يمر بها الاقتصاد التونسي. وقد أصبح من الواضح أن هناك ما يشبه الإجماع في الداخل التونسي على أن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي بات الحل الوحيد المتبقي بعد استفحال الأزمة الاقتصادية مؤخراً، كنتيجة لتداعيات فيروس كورونا الذي ضرب كل قطاعات الاقتصاد التونسي، وفي مقدمتها القطاع السياحي، العماد الرئيسي لاقتصاد البلاد. وتدعم هذا الاتجاه بشدة بعض الخلافات السياسية الحادة والمعلنة بين الرئيس من جهة ورئيس البرلمان وحركة النهضة من جهة أخرى، الأمر الذي أجج المظاهرات والإضرابات، ووصل الأمر إلى قطع بعض الطرق الهامة.

هل خطر الإفلاس يهدد تونس حقاً؟

تواترت، خلال الأشهر الماضية، التصريحات الرسمية حول المشكلات الكبرى التي تهدد الاقتصاد التونسي، لا سيما في ظل تراجع مؤشراته الكلية الرئيسية، وأن هذه المشكلات قد تؤدي إلى الإفلاس حال لم تلجأ الحكومة التونسية إلى صندوق النقد الدولي. وقد أعلن وزير المالية والاقتصاد، علي الكعلي، ذلك صراحة أمام البرلمان خلال جلسة عامة، قائلاً إن البلاد بحاجة إلى الاقتراض مجدداً، لا للاستثمار، بل لتسديد ديونها ولمواصلة صرف الجرايات ومنح التقاعد، مؤكداً أن القيمة الإجمالية للقروض التي وقعت برمجتها في ميزانية 2021 تقدّر بنحو 18,4 مليار دينار، أي نحو 6 مليارات دولار. كما تكرر مصطلح الإفلاس مراراً على ألسنة مسؤولين حكوميين آخرين. ولم يوضح هؤلاء ماذا يقصدون بهذا الإفلاس، فهل تعجز تونس عن دفع الرواتب والمعاشات، أم ستتوقف عن سداد ديونها الخارجية، وربما كليهما، ولكن أغلب الظن أن الأمر به بعض المبالغة، وربما استهدال النتائج المترتبة على اللجوء إلى الصندوق، وربما يعكس جوانب مساندة سياسية تحتاجها القيادة الحالية إلى جوار العوامل الاقتصادية، لا سيما في ظل إهمال وسائل أخرى قد تشكل بديلاً، ولو مؤقتاً، للتبعية الحتمية لقوى الهيمنة العالمية ممثلة في الصندوق. فالدولة قادرة على سداد عجز الرواتب والمعاشات، حتى من خلال طبع النقود. وسيتحمل المجتمع فاتورة التضخم وانخفاض قيمة العملة كما يتحملها حالياً بالفعل، أو من خلال قروض صغيرة من دول شقيقة أو منظمات إقليمية أو دولية أخرى بخلاف الصندوق. وكذلك يمكن الاعتماد على الاقتراض ببيع سندات بالعملات الأجنبية في الأسواق الدولية، مع رفع سعر الفائدة، وتقديم ضمانات جيدة لتفادي انخفاض التصنيف الائتماني للاقتصاد التونسي وضمان الإقبال. وكذلك غابت دعوة الاستثمار الخاص المحلي والعربي انطلاقاً من المقدرات الاقتصادية الوطنية غير المستغلة، خاصة الريعية منها، في توفير بعض الأموال التي تساعد على الأقل في تأجيل الأزمة . أما الدين الخارجي، فمن الممكن إجراء مناقشات جادة مع الدائنين بمظلة نادي باريس أو وسطاء آخرين، حول إمكانية تأجيل السداد وإعادة هيكلة الالتزامات، بما يراعي الظرف الاقتصادي العالمي الذي يعاني منه الجميع، والظرف المحلي التونسي. ومن المرجح أن الكثير من الدول الدائنة لم تكن لتمانع في إعادة الهيكلة، في ظل توافر تلال السيولة الناجمة عن سياسات التيسير الكمي التي اتبعتها البنوك المركزية الكبرى في العالم.

من المرجح أن تكرار مصطلح الإفلاس والإلحاح عليه لم يكن فقط للتحذير من الوضع الاقتصادي المتردي الذي تتعامل فيه الحكومة بظروف الوباء، وإنما هو أيضاً لتهيئة الشارع التونسي الداخلي لتقبل اشتراطات صندوق النقد الدولي، والذي سيكون هو ضحيتها الأولى، لأنه ببساطة لا يوجد طريق بخلاف ذلك من وجهة نظر الحكومة التونسية. بالطبع تتجاهل تلك التحذيرات بيان أن الخلافات السياسية وضياع البوصلة الاقتصادية وغياب الاستراتيجيات والسياسات الحكومية، هو من أوصل البلاد إلى هذه الحافة، بل ربما سارعت بعض القوانين والإجراءات من سرعة السقوط، مثل الزيادات الضريبية الأخيرة التي ضربت المناخ الاقتصادي الداخلي بشدة، كما تتجاهل تلك التحذيرات شرح الفرص البديلة التي يمكن اللجوء إليها بخلاف صندوق النقد تفادياً للضريبة القاسية على المواطن التونسي، والذي لم يؤخذ رأيه بصورة جدية، ربما يكون نجاح الحكومة التونسية في الحصول على قرض من الاتحاد الأوروبي مؤخراً خير مثال على وجود طرق أخرى بعيداً عن الصندوق، حيث أعلن سفير الاتحاد الأوروبي في تونس، ماركوس كورنارو، أن الاتحاد وافق على قرض بدون فائدة بقيمة 600 مليون دولار لتونس، وعلى فترة سداد 20 عاما، وأن نصف القرض (300 مليون يورو) سيحول للميزانية التونسية خلال أسابيع، على أن يصرف النصف الآخر قبل نهاية عام 2021، بناءً على مدى التزام تونس بالإصلاحات، وأن القرض يأتي في إطار جهود الاتحاد الأوروبي لمساندة تونس في تخفيف التداعيات الاقتصادية لوباء كوفيد-19.

تراجع حاد لمؤشرات الاقتصاد

لا تعني السطور السابقة إنكار التراجع الكبير لمؤشرات الاقتصاد التونسي، ولكن من المهم التأكيد على أن السياسات الاقتصادية الحكومية هي من أوصلت الاقتصاد إلى هذه الحافة، وأن قرض الصندوق حال الاتفاق عليه لن يكون أكثر من مسكّن مؤقت ربما يتطور إلى مخدّر يعتاد عليه الاقتصاد ولا يستطيع الاستغناء عن الاقتراض لاحقاً، كما تشير العديد من تجارب الدول الأخرى، لا سيما في ظل الخلل الهيكلي المزمن الذي يعانيه الاقتصاد.

وقد أظهرت بيانات المعهد التونسي للإحصاء، تسجيل اقتصاد البلاد تراجعاً قياسياً لمعدل النمو بنسبة 8,8% في العام الماضي، وأشار كذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 17,4%، كما تتوقع الحكومة تسجيل عجز في موازنة 2021 بمقدار 5,5 مليارات دولار، كما تجاوزت نسبة الدين الخارجي لتونس مائة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل 30,3 مليار دولار، وهو ما يعني أن كل مواطن تونسي عليه دين يقدَّر بحوالي 3 آلاف دولار.

وقد زاد الأمر تعقيدا أنه بنهاية فبراير الماضي خفّضت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، تصنيف الإصدار طويل الأجل للعملة الأجنبية والمحلية لتونس من B2 إلى B3، مع آفاق نمو سلبية، وقد بعث ذلك برسالة سلبية إلى الدائنين في الخارج، بأن تونس غير قادرة على الالتزام بتعهُّداتها المالية وتسديد ديونها، وباتت عاجزة عن خلق الثروة وتوفير مناخات استثمار آمنة.